دور التمويل التعاوني كأداة لتعزيز الشمول المالي في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة

محمد السيد عبد الله البدري[1]– عبير فرحات علي[2]– نادية محمد حسين[3]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية التجارة، جامعة عين شمس 3) الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية

المستخلص

تناول البحث أهمية التمويل التعاوني كأداة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التجارب الدولية في كل من (ألمانيا، ماليزيا، وبنغلاديش)، وتمثلت المشكلة البحثية في دراسة كيفية تفعيل التمويل التعاوني في مصر لدعم الشمول المالي، ومدى إمكانية تطبيقها في مصر، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفهوم التمويل التعاوني، إلى جانب المنهج المقارن لتحليل تجارب الدول الثلاث في التمويل التعاوني، وتوصل البحث إلى أن التمويل التعاوني ساهم في تحقيق الشمول المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة، وأن التمويل التعاوني آلية فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث يسهم في تقديم خدمات مالية ميسرة للفئات المهمشة غير المشمولة بالنظام المالي التقليدي، كما أن التمويل التعاوني في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، تعزيز العمل اللائق، ودعم النمو الاقتصادي. وأوصى الباحثون بإنشاء بنوك تعاونية في مصر على غرار التجربة الألمانية لدعم المشروعات الصغيرة.، وتوسيع نطاق التمويل التعاوني الإسلامي كما في ماليزيا، لتوفير خيارات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أيضا تعزيز التمويل متناهي الصغر كما هو الحال في بنغلاديش، لدعم الفئات الفقيرة وتحقيق التنمية المستدامة، وأخيرا تطوير التشريعات لدعم نمو التعاونيات المالية وتعزيز الشمول المالي في مصر.
الكلمات المفتاحية: الشمول المالي – التمويل التعاوني – التنمية المستدامة.

المقدمة

منذ أواخر القرن العشرين أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى المحلي والدولي، حيث أنها أصبحت مطلبا أساسيا تسعى إلى تحقيقه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وغاية تستوجب مشاركة فعالة من كافة أفراد المجتمع، على اختلاف شرائحه وفئاته لتحقيق مستهدفات العملية التنموية، والتي تدعو إلى إحداث نوع من التوافق بين إشباع الحاجات الحالية وتحقيق الاستدامة المستقبلية، أي تحقيق توزيع عادل لعوائد التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل، ويرتبط نجاح تحقيق أهداف العملية التنموية بمدى توافر الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد وهذا ما قد يشكل عائقا أمام البلدان وخاصة النامية منها، لعدم توفرها على الموارد الضرورية لتمويل متطلباتها التنموية، وهذا ما يجعلها غير قادرة على مجابهة التحديات التنموية.

مع تعاظم التحديات التنموية في مختلف بلدان العالم، أصبح من الضروري البحث عن آليات تمويلية حديثة يتحقق من خلالها تلبية الحاجيات والمتطلبات، وصياغة استراتيجيات تنموية وطنية تتضمن تعزيز الإمكانات المتاحة وجعلها في خدمة التنمية، وضمن هذا السياق قد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة عدة مبادرات مبتكرة تهدف إلى جمع الأموال، عن طريق تضافر جهود المجتمع الدولي، لسد حاجيات التنمية على الصعيد العالمي، ومن أهم الآليات التمويلية المستحدثة يوجد ما يسمى بـ "التمويل التعاوني"، والذي برز كآلية لتفعيل قيم التعاون والتكافل، ووسيلة لمساعدة الدول النامية في تطبيق أهداف البرامج التنموية، وقد تعددت أصنافه وتباينت طرق عمله، ولكن

الأكثر طلبا هي التي تتماشى مع التقنيات المالية المستحدثة، التي من شأنها دعم الابتكار وتعزيز مستويات الشمول المالي خاصة في البلدان الأقل نموا. (نسرين عطايلية، 2024، ص16).

مشكلة البحث

يُعتبر الشمول المالي عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في تمكين الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (Simatele & Dlamini, 2020, p230)، ومع ذلك، تواجه العديد من الدول النامية، تحديات كبيرة في تحقيق الشمول المالي بسبب متطلبات الضمانات المرتفعة، وانخفاض مستوى الوعي المالي، وضعف البنية التحتية المالية في بعض المناطق (Singh et al., 2022, p238).

في هذا السياق، يبرز التمويل التعاوني كأحد الحلول الفعالة لدعم الشمول المالي، من خلال تقديم خدمات مالية قائمة على مبدأ التعاون والتضامن بين الأفراد، مما يتيح فرصًا أوسع للفئات غير المشمولة ماليًا، وقد أثبتت التجارب الدولية، مثل النماذج الألمانية والماليزية، نجاح التمويل التعاوني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم قروض ميسرة، وتعزيز الاستدامة المالية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Segovia- Vargas et al., 2023, 960).

إضافةً إلى ذلك، يُعد التطور التكنولوجي من العوامل التي يمكن أن تعزز دور التمويل التعاوني في دعم الشمول المالي، حيث يمكن أن تساهم المنصات الرقمية والتمويل الجماعي بالأوراق المالية في تسهيل وصول الأفراد للخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والمهمشة (Ulum et al., 2024, p270)، وتوضح بعض الدراسات أن التكنولوجيا المالية (FinTech) يمكن أن تقلل الفجوة بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية، مما يعزز الوصول العادل إلى الخدمات المالية (Simatele & Dlamini, 2020, 235)

بناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في دراسة دور التمويل التعاوني في دعم الشمول المالي في مصر، وكيف يمكن استخدامه كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، ومن بين هذه الدول (ألمانيا، ماليزيا، وبنغلاديش)، والتي أصبحت نموذجا يحتذى به في البلدان المتقدمة والنامية، وتحليل التحديات التي تواجه تطبيق التمويل التعاوني في مصر، واقتراح توصيات لتعزيز تفعيله وأهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة البحث

تأسيسا على مشكلة البحث، يمكن صياغة التساؤلات التالية:

1-ما هو دور التمويل التعاوني في تعزيز الشمول المالي؟

2-إلى أي مدى يمكن أن يسهم التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

3-ما هي التحديات التي تواجه التمويل التعاوني في مصر فيما يتعلق بدعم الشمول المالي؟

4-كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل في مصر؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1-التعرف على دور التمويل التعاوني ومدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي في مصر

2-التطرق إلى التحديات التي تواجه التمويل التعاوني في مصر فيما يتعلق بدعم الشمول المالي

3-تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل التعاوني ومعرفة مدى الاستفادة منها وتطبيقها في مصر

4-التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة

5-تقديم توصيات لصناع القرار والممارسين الماليين حول كيفية تعزيز دور التمويل التعاوني في دعم الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أهمية البحث

1-الأهمية العلمية: تنبعث الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

- قد يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول التمويل التعاوني ودوره في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.
- توفر إطارًا تحليليًا جديدًا يدمج بين الشمول المالي والتمويل التعاوني من منظور متكامل.
- من الممكن أن يساعد البحث في سد الفجوة البحثية المتعلقة بكيفية تكييف التمويل التعاوني مع البيئات الاقتصادية المختلفة، خاصة في الدول النامية مثل مصر.
- يعتمد البحث على تحليل تجارب دولية ناجحة في التمويل التعاوني، مما يمكن الاستفادة من النماذج التطبيقية وتطويرها بما يناسب السياق المصري.

2-الأهمية العملية: تنبعث الأهمية العملية للبحث من خلال ما يلي:

- قد تساهم نتائج البحث في دعم صناع القرار المالي والمصرفي من خلال تقديم حلول عملية لتعزيز التمويل التعاوني في مصر.
- توفر رؤية واضحة للبنوك التعاونية ومؤسسات التمويل الأصغر حول كيفية تحسين خدماتها المالية لدعم الشمول المالي.
- تقترح توصيات يمكن أن تساعد في تقليل الفجوة التمويلية بين الفئات المختلفة، وخاصة الفئات المهمشة اقتصاديًا.
- تدعيم الجهود الحكومية المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التمويل التعاوني والشمول المالي.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على المنهج المقارن في الجانب التحليلي بين كل من تجربة (ألمانيا، ماليزيا، وبنغلاديش)، واستنتاج مدى إمكانية مصر للاستفادة من هذه التجارب الدولية في تفعيل بنوك خاصة بالتمويل التعاوني.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

حدود البحث

1-الحدود الموضوعية: تحددت الحدود الموضوعية في دور دعم الشمول المالي من خلال التمويل التعاوني من أجل تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في مصر.

3-الحدود الزمنية: تحددت الحدود الزمنية للبحث في الفترة من (2014-2023)، لمعدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، للثلاث دول عينة البحث.

مصطلحات البحث

الشمول المالي: يعني توفير الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة اقتصاديًا، بأسعار معقولة وبطرق آمنة وشفافة، مما يُمكّن الأفراد والشركات من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام (World Bank, 2014; OECD, 2005)

كما يعرف الشمول المالي بأنه "تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، مثل الحسابات المصرفية، القروض، التأمين، وخدمات الدفع، ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة". يُعتبر الشمول المالي عنصرًا أساسيًا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء الاقتصادي، من خلال دمج الفئات المحرومة في النظام المالي الرسمي **(البنك الدولي، 2018)**

التمويل التعاوني: يشير التمويل التعاوني إلى نظام مالي يتم من خلاله تقديم الخدمات المالية من قبل مؤسسات تعاونية غير ربحية، تُدار بشكل ديمقراطي من قبل أعضائها، ويهدف إلى تلبية احتياجات الفئات التي قد تُستبعد من النظام المالي التقليدي عبر تقديم قروض وخدمات مالية بشروط ميسّرة وبفوائد منخفضة. (المطرودي، 2014)

ويعرف التمويل التعاوني، المعروف عالميًا بـ"التمويل الجماعي" (Crowdfunding)، هو آلية تمويلية تهدف إلى جمع مبالغ مالية صغيرة من عدد كبير من الأفراد عبر منصات إلكترونية، بهدف تمويل مشاريع محددة، خاصة تلك التي يقودها الشباب والمبادرات المبتكرة. يتميز هذا النوع من التمويل باستخدام منصات إلكترونية تربط مباشرة بين حاملي المشاريع والمساهمين، ويتضمن ثلاثة أشكال رئيسية: القرض، الاستثمار، والتبرع. يُعتبر هذا النهج وسيلة لتعزيز الإدماج المالي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توجيه المدخرات نحو فرص استثمارية جديدة ومبتكرة (زارة الاقتصاد والمالية، 2020)

التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تُعرف بأنها عملية تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد البيئية وضمان العدالة الاجتماعية، بحيث تُلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها

وتعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية تطويرية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". تتضمن هذه العملية تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية، لضمان استدامة الموارد وتحقيق رفاهية المجتمعات على المدى الطويل (United Nations, 2015)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الدراسات والبحوث السابقة

1-دراسة (موسى باهي، عز الدين بن شرشار، 2023) بعنوان: " دور التمويل الإسلامي التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة المصارف التعاونية الماليزية".

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التمويل التعاوني الإسلامي كآلية مبتكرة لتمويل التنمية المستدامة، مع التركيز على تجربة المصارف التعاونية الماليزية، وتقييم مدى قدرة التمويل التعاوني الإسلامي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتم تحليل البيانات المالية والتقارير الصادرة عن المصارف التعاونية الماليزية لتقييم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- أن التمويل الإسلامي التعاوني يمكن أن يؤدي دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يجمع بين الربحية طويلة الأجل، السلوك الأخلاقي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.
- التمويل التعاوني الإسلامي يساهم في تحقيق الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية للفئات المحرومة التي لا تستطيع الوصول إلى التمويل التقليدي.
- رغم النجاحات التي حققتها المصارف التعاونية الماليزية، إلا أنها تواجه بعض التحديات، مثل نقص الوعي بالتمويل التعاوني الإسلامي، وصعوبة الحصول على تمويل إضافي، وغياب الإطار القانوني الداعم في بعض الدول.
- أوصت الدراسة بتعزيز الوعي حول التمويل التعاوني الإسلامي كبديل مستدام للتمويل التقليدي، من خلال برامج تعليمية وتثقيفية، ودعم السياسات الحكومية لإنشاء مصارف تعاونية إسلامية في الدول النامية، للاستفادة من التجربة الماليزية الناجحة.

2- **دراسة (أسامة مرعي، 2024) بعنوان: "تقييم تجارب التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة: تجربتي بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا مع الإشارة إلى مصر".**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مصارف التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة، من خلال دراسة تجارب بنك جرامين في بنغلاديش ومؤسسة أمانة اختيار في ماليزيا، وتقييم النماذج التمويلية التي تقدمها هذه المصارف ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والتقييمي في عرض تجارب التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة، وتم الاعتماد على أساليب تحليل البيانات الإحصائية والقياسية لاختبار الفرضيات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تنمية المشروعات الصغيرة، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- ساهم بنك جرامين في بنغلاديش في تمكين الفئات الفقيرة من خلال منح قروض صغيرة دون ضمانات، مما أدى إلى تحفيز الاقتصاد المحلي وزيادة معدلات التوظيف.
- نجحت مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا في تطبيق نموذج التمويل الإسلامي لدعم المشروعات الصغيرة، مما جعلها نموذجًا ناجحًا يمكن تطبيقه في الدول الإسلامية الأخرى.
- أوصت الدراسة بإنشاء بنك متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة يوفر تمويلًا ميسرًا دون اشتراط ضمانات عقارية، على غرار نموذج بنك جرامين، وتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم برامج تمويل تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة، مع توفير دعم إداري وتدريبي لهم.

3- **دراسة (موسى باهي، نسرين عطايلية، 2024) بعنوان: " دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإمكانات استفادة الجزائر منها: دراسة مقارنة بين التجربة الألمانية والماليزية"**. مبتكرة في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التجارب الدولية الناجحة، ودراسة التجربة الألمانية والماليزية في التمويل التعاوني كنموذجين ناجحين لدعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مفهوم التمويل التعاوني وأهدافه ودوره في التنمية المستدامة، وتم الاعتماد على المنهج المقارن لتحليل التجربتين الألمانية والماليزية في التمويل التعاوني، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- يسهم التمويل التعاوني في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)، حيث يساهم في الحد من الفقر، تعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم الاستثمارات الخضراء.
- تعد ألمانيا واحدة من الدول الرائدة في تطوير البنوك التعاونية واتحادات الائتمان التي توفر قروضًا ميسرة للمشروعات الصغيرة، ويعتمد النظام التعاوني في ألمانيا على مبدأ تقاسم المخاطر بين الأعضاء، ما يجعله أكثر استدامة وأقل تأثرًا بالأزمات المالية.
- طورت ماليزيا نموذجًا تمويليًا قائمًا على الصيرفة الإسلامية التعاونية، من خلال إنشاء مؤسسات مالية تعاونية تعتمد على عقود المرابحة، المشاركة، والمضاربة.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التمويل التعاوني كآلية تمويلية أوصت الدراسة بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل التعاوني في الجزائر، من خلال سن قوانين تدعم إنشاء البنوك التعاونية واتحادات الائتمان، ودمج التمويل التعاوني مع التمويل الإسلامي، للاستفادة من مزايا كلا النظامين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- **دراسة (Segovia-Vargas, M. J., et al., 2022) بعنوان: التمويل المستدام: دور التعاونيات الادخارية والائتمانية في الإكوادور.**

"**Sustainable finance: The role of savings and credit cooperatives in Ecuador**".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التعاونيات الادخارية والائتمانية في دعم التنمية المستدامة في الإكوادور، وتحليل ربحية هذه التعاونيات من خلال محورين رئيسيين: (الربحية الإجمالية لضمان استمرارية المؤسسات – ربحية محفظة القروض الصغيرة كمقياس لإسهامها في التنمية المستدامة وتحقيق القيمة الاجتماعية)، وتم تحليل (510) مؤسسة تعاونية في الإكوادور، بناءً على البيانات المالية المنشورة من قِبل هيئة الرقابة المالية في ديسمبر 2020، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- التعاونيات الائتمانية تمثل وسيلة فعالة لتعزيز الإدماج المالي، خاصة في المناطق الريفية، حيث توفر التمويل للفئات المهمشة.
- تعتبر هذه المؤسسات محورية في دعم الاقتصاد المستدام من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمساهمة في تخفيض معدلات الفقر.
- التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة الاجتماعية، حيث تحتاج التعاونيات إلى الحفاظ على الاستقرار المالي مع توفير قروض ميسرة لذوي الدخل المحدود.
- أوصت الدراسة بتعزيز اللوائح التنظيمية لدعم التعاونيات الادخارية وتحفيزها على تقديم خدمات مالية مستدامة، وتوسيع نطاق الشمول المالي عبر تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مما يسهل وصول الخدمات المصرفية إلى المناطق الريفية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

5- **دراسة (Singh, S., et al, 2022) بعنوان: تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة في الهند.**
"**Impacts of financial inclusion on sustainable development in India**".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الهند، مع التركيز على دور البنوك التعاونية كوسيلة لتعزيز الإدماج المالي، وتقييم تأثير شبكات البنوك التعاونية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، واستخدمت الدراسة تحليل البيانات لتقييم العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، وتم جمع البيانات من (28) ولاية و(3) أقاليم اتحادية هندية، خلال الفترة من (2018-2020). **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- أظهرت الدراسة علاقة إيجابية قوية بين عدد فروع البنوك التعاونية ومستويات التنمية المستدامة، حيث يؤدي توسع الشمول المالي إلى تحسين مؤشرات الفقر، التعليم، والنمو الاقتصادي، كان التأثير الأكثر وضوحًا في المناطق الريفية، حيث وفرت البنوك التعاونية فرص تمويل للفئات الفقيرة، مما أدى إلى تحسين معيشتهم.
- تساعد البنوك التعاونية في توفير قروض ميسرة للفئات الأقل دخلًا، مما يعزز ريادة الأعمال الصغيرة ويحفز النمو الاقتصادي، وكشفت النتائج أن زيادة وحدة واحدة في مؤشر الشمول المالي تؤدي إلى تحسين مؤشر التنمية المستدامة بنسبة (3.9%).
- رغم التأثير الإيجابي للشمول المالي، لا تزال هناك تفاوتات إقليمية كبيرة، حيث تعاني بعض الولايات من ضعف البنية التحتية المالية وعدم توافر الخدمات المصرفية الكافية، وعدم كفاءة إدارة بعض البنوك التعاونية يحد من قدرتها على تحقيق تأثير إيجابي واسع النطاق.
- أوصت الدراسة بتعزيز سياسات الشمول المالي من خلال زيادة عدد فروع البنوك التعاونية في المناطق الريفية والهامشية، وتحسين الحوكمة والإدارة المالية للبنوك التعاونية لضمان استدامتها وتحقيق تأثير أكبر على التنمية المستدامة.

6- **دراسة (Rashdan, A., et al. 2024) بعنوان: أثر الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: أدلة من مصر (2004-2021).**

"**The impact of financial inclusion on sustainable development goals: Evidence from Egypt (2004-2021)**".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مصر خلال الفترة من 2004 إلى 2021، وقياس تأثير مؤشر الشمول المالي على بعض أهداف التنمية المستدامة، وهي: (القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي)، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير الشمول المالي على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الستة المختارة، وتم تحليل بيانات البنك المركزي المصري حول الشمول المالي بين عامي (2004، 2021)، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- أظهرت النتائج أن زيادة وحدة واحدة في مؤشر الشمول المالي تؤدي إلى انخفاض الفقر بنسبة (3.64%)، مما يؤكد على الدور الإيجابي للشمول المالي في الحد من الفقر، كما أوضحت النتائج أن كل زيادة بوحدة واحدة في الشمول المالي تؤدي إلى انخفاض الجوع بنسبة (1.6%).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- تبين أن زيادة الشمول المالي تساهم في تحسين الصحة العامة بنسبة (2.34%)، من خلال تمكين الأفراد من الادخار لتغطية النفقات الصحية، وتعزيز أنظمة التأمين الصحي، وأن كل زيادة في الشمول المالي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تحسين جودة التعليم بنسبة (3.07%).
- أظهرت النتائج أن كل وحدة زيادة في الشمول المالي تؤدي إلى تحسين المساواة بين الجنسين بنسبة (7.54%)، حيث يوفر الشمول المالي فرصًا أكبر للمرأة في الحصول على التمويل والمشاركة الاقتصادية.
- أوصت الدراسة بتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لضمان وصول أكبر عدد ممكن من الأفراد للخدمات المصرفية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، وتطوير برامج توعية مالية للفئات المهمشة، لمساعدتهم على الاستفادة من الفرص التمويلية وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

7- **دراسة (Ulum, K. M., et al, 2024) بعنوان: الاستفادة من التعاونيات الرقمية للتمويل الشامل: دور التمويل الجماعي بالأوراق المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).**

"Leveraging Digital Cooperatives for Inclusive Finance: The Role of Securities Crowdfunding in Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs)".

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التعاونيات الرقمية كأداة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توظيف التمويل الجماعي بالأوراق المالية، وتقييم تأثير الابتكارات المالية الرقمية، خاصة منصات التمويل الجماعي، في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMEs) وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، واعتمدت الدراسة على المنهج البحثي القانوني والتطبيقي، وتم تحليل القوانين واللوائح التنظيمية في إندونيسيا مثل لائحة هيئة الخدمات المالية رقم 57 لسنة 2020 بشأن عروض الأوراق المالية عبر خدمات التمويل الجماعي القائمة على تكنولوجيا المعلومات، **وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:**

- ساهمت التعاونيات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الوصول إلى التمويل التقليدي، حيث يمكن أن تؤدي التعاونيات الرقمية دورًا رئيسيًا في سد الفجوة التمويلية من خلال تقديم حلول تمويلية مستدامة تعتمد على التكنولوجيا المالية.
- رغم الإطار القانوني الداعم للتمويل الجماعي، لا تزال هناك حاجة إلى تحسين القوانين لضمان الاستدامة المالية وتقليل المخاطر الاستثمارية، وعدم وضوح المعايير التنظيمية المتعلقة بالتعاونيات الرقمية كجهات منظمة للتمويل الجماعي يمثل تحديًا أمام توسع هذه النماذج.
- أوصت الدراسة بتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لتمكين التعاونيات الرقمية من لعب دور فعال في تقديم خدمات التمويل الجماعي بالأوراق المالية، وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق استخدام التمويل الجماعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التعليق على الدراسات السابقة: تناولت الدراسات السابقة الشمول المالي والتمويل التعاوني ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على دور التمويل المصرفي في دعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال مثل دراسة (مرعي، 2024) التي حللت تجارب بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا، بينما اهتمت دراسات أخرى بالتمويل التعاوني الإسلامي والتقليدي في تحقيق التنمية المستدامة، مثل دراسة (باهي وشرشار، 2023) التي ركزت على المصارف التعاونية الماليزية، ودراسة (عطايلية وباهي، 2024) التي قارنت بين التجربتين الألمانية والماليزية في التمويل التعاوني.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتشابه البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة مثل (رشدان وآخرون، 2024) و(Singh et al., 2022) في تحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، كما تشترك الدراسة الحالية مع دراسات مثل (باهي وشرشار، 2023) و(عطايلية وباهي، 2024) في تناول أهمية المصارف التعاونية في تحقيق الشمول المالي.

تناولت الدراسات السابقة تجارب دولية مثل ألمانيا وماليزيا والهند والإكوادور، بينما يركز البحث الحالي على إمكانية تطبيق نموذج التمويل التعاوني في مصر، مما يمنحها بعدًا عمليًا محليًا يميزها عن باقي الدراسات.

الإطار النظري للبحث

أولا: مفهوم الشمول المالي

يتمثل الشمول المالي في إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك كافة المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية (محمد زكريا، 2015)

كما يعرف الشمول المالي بأنه حصول فئات المجتمع المختلفة كالفئات الضعيفة وأصحاب الرواتب المنخفضة على الخدمات المالية والمنتجات المالية الملائمة التي يحتاجونها بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2013)

بينما يعرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على أن الشمول المالي هو " نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان" (The World Bank, 2014. P21).

كما تعرفه كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها بأنه " العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكره والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (OECD, 2005).

وفى إطار ذلك هناك عدداً من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي أو التعليم المالي ويعد من أوائل تلك الدول كل من المملكة المتحدة وماليزيا في عام 2002 وتسعى حالياً العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة حيث برزت أهمية الشمول المالي مؤخراً وخاصة بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية (صندوق النقد العربي، 2015).

فالشمول المالي هو أحد الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة فى مصر، حيث تمثل نسبة المصريين داخل الجهاز المصرفي الرسمي 13% مقابل 87% خارج دائرة تعاملات البنوك وهذه النسبة منخفضة جداً ويجب العمل على الوصول بها إلى ما بين 50% إلى 70% من المتعاملين مع البنوك في المجتمع المصري، فانخفاض معدلات الشمول المالي تفتح الطريق للقنوات غير الشرعية لتوظيف أموال المواطنين بطرق خاطئة وأفضل وسيلة للقضاء على الاقتصاد غير الرسمي هو قيام البنوك بزيادة عدد المتعاملين معها (جيهان عبد السلام عباس، 2019).

ثانيا: أهداف الشمول المالي

تشير النشرة التعريفية الصادرة من البنك المركزي المصري بأن الشمول المالي يعنى أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع يجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاته مثل: حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتمويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة وعلى أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية كالبنوك، وهيئة البريد، والجمعيات الأهلية، وغيرهم، وتتمثل أهداف الشمول المالي فيما يلي:

أ–أن الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي.

ب–أن استبعاد عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مالياً من القطاع المالي الرسمي يؤثر على الحالة الاقتصادية ويؤدى إلى عدم تحسنها.

ج–أن الشمول المالي يضمن أن المؤسسات المالية تطور منتجاتها ويعزز حالة التنافس بين تلك المؤسسات لتقديم منتجات مالية أرخص وأسهل وتراعى مصلحة المستهلك.

د–يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع وخصوصاً الشرائح المهمشة أو التي لا يتوافر لها منتجات مالية تناسب احتياجاتها مثل الفقراء ومحدودي الدخل والمرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والشباب، وغيرهم. (البنك المركزي المصري، 2021)

ثالثا: سياسات الشمول المالي: اتجهت عدد المؤسسات المالية لوضع سياسات للشمول المالي بهدف تعزيزه بين فئات المجتمع، من أهم تلك السياسات الآتي:

أ–دعم القنوات التي تربط بين القطاع المصرفي ونقاط البيع بالتجزئة، من خلال جعل مكاتب البريد ومحلات التجزئة وكذلك الصيدليات وغيرها وكلاء للبنوك، فمن خلال أساليب التكنولوجيا التي سهلت تلك العلاقات وأصبحت معها أقل مخاطر، دفعت بسهولة التحويلات المالية ومن ثم زيادة أعداد المتعاملين بشكل كبيرا.

ب–من خلال انتشار شبكات الهواتف المحمولة وسهولة استخدمها والتواصل مع مستخدميها، حيث أصبحت تلك الشبكات قناة هامة لتوصيل الخدمات المالية، كذلك ساهمت مثل تلك الخدمات في تقليل تكلفة المعاملات المالية، واستقطاب غير المتعاملين مع القطاع المصرفي، فمن خلال استخدام آليات الدفع عبر الهواتف أصبح سياسات الشمول المالي أكثر يسراً بين أفراد المجتمع.

ج–تنوعت السياسات الرقابية والتنظيمية بهدف إدارة المخاطر للمؤسسات التي تقدم خدمات التأمين والإيداع، من خلال تنويع التراخيص المقدمة لكل من المؤسسات العاملة في التحويلات المالية، والمتخصصة في الإيداع والتمويلات الصغيرة، كذلك اهتمت بتراخيص المؤسسات المالية ذات الخدمات المالية الاجتماعية. (Hannig, A., & Jansen, 2010)

رابعا: ماهية البنوك التعاونية: تعددت تعريفات البنك التعاوني ولعل من أبرزها ما يلي:

البنك التعاوني هو منشأة تتكون من أعضاء يتعاونون معا، ويسهمون في تكوين رأسمال البنك ويديرونه ويركِّزون تعاملهم معه في نفس ما شرعت له البنوك من أعمال، وذلك طبقا للنظرية العامة للتعاون، وهي أن يكوِّن الأعضاء مشروعهم ليؤدي لهم ما يحتاجون إليه من أعمال بشكل مميز من حيث تيسير التعامل وخفض التكاليف، وحمايتهم من الوسائل الاستغلالية (عادل عبد الله محمد المطرودي، 2014، ص 59).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

كما تعرف بأنها هي منشأة رسمية مالية تعاونية غير حكومية، يؤسّسها أفراد تعاونيون أو جمعيات تعاونية وفق نظام الاكتتاب التعاوني، وتقدم خدمات مصرفية كاملة للأعضاء بإجراءات ميسرة وفوائد منخفضة وفق الرؤية التي وضعها المؤسسون، وبإدارة ديمقراطية حقيقية وفق رؤية تعاونية غير هادفة للربح في الأصل (سعيد مبارك المحرمي، 2015، ص 3)

خامسا: الفرق بين البنوك التعاونية والبنوك التجارية: يتفق البنك التعاوني والتجاري في تقديم الخدمات المصرفية لعملائهما، ولكنهما يختلفان فى أمور كثيرة من أبرزها:

1-البنك التعاوني يقدم الخدمات المصرفية المختلفة بأيسر الطرق وأقل التكاليف وليس هدفه الربح وإنما خدمة الأعضاء، بخلاف البنك التجاري فهو يهدف إلى الحصول على أكبر قدر من الأرباح دون النظر إلى غيرها.

2-البنك التعاوني يهتم بأعضائه ولذلك فهو يجعل من أولوياته تقديم التمويل الميسر بصيغ مختلفة وضمانات سهلة يستطلعها عامة الناس والفقراء، كما يهتم بتقديم الرأي والمشورة لأعضائه من خلال دراسة المشروعات والمساعدة في إنجازها وتسويقها ونحو ذلك، بخلاف البنك التجاري فهدفه كسب أكبر قدر ممكن من الأرباح دون مشاركة فاعلة لخدمة العملاء؛ لأنه يرى في ذلك تكلفة عليه دون عوائد تذكر.

3-البنك التعاوني يهتم غالبا بمتوسطي الدخل والفقراء، بخلاف البنك التجاري فاهتمامه الأكبر منصب على التجار

4-البنك التعاوني يشارك المساهمون فيه ـ الأعضاء ـ في صنع القرارات والتصويت عليها، فلكل مساهم صوت واحد دون النظر إلى مقدار أسهمه، بخلاف البنك التجاري فالقرارات والتصويت عليها بيد الأكثر أسهما فقط.

5-البنك التعاوني له عناية كبيرة بخدمة المجتمع ـ وهو من أهدافه ـ ولذلك فهو يحرص على إرشاد عملائه وتعليمهم وتعليم أطفالهم ويعاونهم للحصول على الرعاية الصحية والتغذية المناسبة والبيئة السليمة إضافة إلى خدماته المصرفية التي تقوم على مبدأ النصح للعضو، والتعاون معه للوصول إلى ما فيه مصلحته، فمثلا يشجع البنك التعاوني الأعضاء على الادخار، ويساعدهم على بناء صناديقهم الادخارية، وهذه الأشياء كلها لا توجد في البنك التجاري إلا إذا كان سيجنى من ورائها ربحا ماديا أو كان ملزما بذلك من الحكومة. (عبد القادر أحمد سعد الرواس، 2008)

سادسا: دور البنوك التعاونية في تعزيز ودعم الشمول المالي

لن يتحقق الشمول المالي من تلقاء نفسه فهو عبارة عن رسالة ورؤية ومجموعة من الأهداف؛ تتحقق من خلال مجموعة من المؤسسات والكيانات، ومن أهم تلك المؤسسات البنوك التعاونية كأحد آليات تعزيز الشمول المالي، كما تتفق أهداف الشمول المالي مع أهداف البنوك التعاونية في معظمها بل يكاد تكون متطابقة، ومن الأهداف الرئيسية للبنوك التعاونية والتي تتوافق مع أهداف الشمول المالي، هي تقديم خدمات مالية مصرفية يسهل الوصول إليها وبأسعار تناسب أفراد المجتمع، خاصة الذين قد يواجهون صعوبات وعقبات من المؤسسات المالية الأخرى (Lal, Tarsem , Tarsem, 2018)، حيث تسعى البنوك التعاونية إلى تقديم خدمات ذات رسوم تفرض هذه البنوك رسوماً أقل، وشروط إقراض مرنة، وعمليات فتح حسابات مبسطة، مما يسهل على الأفراد المهمشين الانضمام إلى خدماتها والاستفادة منها.

تتوافق البنوك التعاونية مع آليات الشمول المالي في إعطاء الأولوية لبرامج التثقيف المالي ومحو الأمية، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مواردهم المالية، وذلك من خلال تنظيم ورش العمل والندوات والدورات

التدريبية، حيث تقوم البنوك التعاونية بتزويد عملائها بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة أموالهم بشكل فعال، كما تعمل الجهود التعاونية بين البنوك التعاونية وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الوكالات الحكومية والمنظمات غير الربحية والمنظمات المجتمعية، على تعزيز الشمول المالي، ويمكن أن تؤدى هذه الشراكات إلى تطوير حلول مبتكرة لمعالجة التحديات المحددة التي تواجهها الفئات السكانية المحرومة (James, Princy, 2017)

سابعا: العلاقة بين الشمول المالي وبين التنمية المستدامة: يشير الشمول المالي (Financial Inclusion) إلى توفير الخدمات المالية لجميع الأفراد والفئات، خاصة الفئات المحرومة اقتصاديًا، بأسعار ميسورة وبطرق آمنة ومستدامة، ويشمل ذلك الحسابات المصرفية، القروض، التأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني، مما يعزز قدرة الأفراد والشركات على المشاركة في الاقتصاد الرسمي وتحقيق النمو المستدام.

والتنمية المستدامة تعني تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد البيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها (United Nations, 2015)

1-الشمول المالي والنمو الاقتصادي: يسهم الشمول المالي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال:

- **زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي:** يتيح الشمول المالي للأفراد والشركات إمكانية الوصول إلى القروض والتمويل اللازم لتوسيع الأعمال وزيادة الإنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي (Demirgüç-Kunt et al., 2018)
- **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:** يسهم توفير التمويل الميسر في دعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة، مما يعزز الابتكار وخلق فرص العمل (Beck et al., 2019)

2-الشمول المالي والتنمية الاجتماعية: يسهم الشمول المالي في دعم التنمية الاجتماعية من خلال:

- **الحد من الفقر وعدم المساواة:** يساعد الشمول المالي الفئات المهمشة في الوصول إلى الخدمات المالية، مما يحد من التفاوت الاقتصادي ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية (World Bank, 2022)
- **تمكين المرأة والفئات الضعيفة:** يُعد الشمول المالي أداة قوية لتمكين المرأة من خلال منحها فرصًا مالية أكبر، مما ينعكس على تحسين مستوى المعيشة وزيادة المشاركة الاقتصادية (UN Women, 2021)

3-الشمول المالي والتنمية البيئية: يسهم الشمول المالي في دعم التنمية البيئية من خلال:

- **تمويل المشاريع الخضراء:** يمكن أن يساهم الشمول المالي في تعزيز التمويل الأخضر من خلال تقديم قروض واستثمارات تدعم المشروعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات (OECD, 2020)
- **تشجيع الممارسات المسؤولة:** من خلال توفير حوافز مالية مثل القروض منخفضة الفائدة للشركات التي تتبنى ممارسات بيئية مستدامة، يساهم الشمول المالي في تقليل الانبعاثات وتحسين إدارة الموارد (UNEP, 2019)

ثامنا: العلاقة بين التمويل التعاوني وبين بعض أهداف التنمية المستدامة: يسهم التمويل التعاوني في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة، من خلال تقديم خدمات مالية ميسرة للمجتمعات المحلية، كما يسهم التمويل التعاوني في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي أبرز الأهداف الإنمائية المرتبطة بالتمويل التعاوني:

1-القضاء على الفقر (الهدف1):

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- من خلال توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يساعد التمويل التعاوني الأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض على تحسين مصادر دخلهم والخروج من دائرة الفقر.
- عن طريق تقديم قروض صغيرة دون الحاجة إلى ضمانات تقليدية، تُتيح مؤسسات التمويل التعاوني للأفراد الفقراء فرصة بدء مشاريع صغيرة، مما يُسهم في تحسين دخلهم وتقليل معدلات الفقر.

2-القضاء التام على الجوع (الهدف2): يدعم التمويل التعاوني المزارعين المحليين بتمويل مستلزمات الزراعة، مما يزيد من إنتاجيتهم ويضمن الأمن الغذائي.

3-الصحة الجيدة والرفاه (الهدف3): من خلال تقديم قروض للرعاية الصحية، يمكن للأفراد الوصول إلى الخدمات الطبية الضرورية، مما يحسن من مستوى الصحة العامة.

4-التعليم الجيد (الهدف4): يوفر التمويل التعاوني قروضًا تعليمية، مما يتيح للطلاب من الأسر ذات الدخل المحدود فرصة الحصول على تعليم جيد.

5-العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف8):

- يدعم إنشاء فرص عمل جديدة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل لائقة.
- يدعم التمويل التعاوني إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

6-الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف10):

- يُعزز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية لمختلف فئات المجتمع، مما يقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.
- من خلال توفير الخدمات المالية للفئات المحرومة والمهمشة، يُسهم التمويل التعاوني في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الشمول المالي.
- تستهدف العديد من برامج التمويل التعاوني النساء، مما يُعزز تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي، ويُسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

7-الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف 12): يشجع على تمويل المشاريع التي تتبنى ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يقلل من الهدر ويحافظ على الموارد.

8-العمل المناخي (الهدف 13): يدعم التمويل التعاوني المبادرات البيئية من خلال تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، مما يساهم في التخفيف من آثار التغير المناخي.

تاسعا: التجارب الدولية في التمويل التعاوني: توجد العديد من التجارب الناجحة لكثير من الدول التي طبقت نظام التمويل التعاوني ضمن سياساتها، ويركز البحث الحالي على تجارب ثلاث دول وهم (ألمانيا – ماليزيا – بنغلاديش)، ويتم استعراض هذه التجارب على النحو التالي:

1-تجربة التمويل التعاوني في ألمانيا: تُعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في مجال التمويل التعاوني، حيث تمتلك نظامًا مصرفيًا تعاونيًا قويًا يُسهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. تتألف البنوك التعاونية الألمانية، المعروفة بـ "Volksbanken" و"Raiffeisenbanken"، من خلال شبكة واسعة من المؤسسات المالية التي تعمل على أساس التعاون بين الأعضاء، وتُشكّل البنوك التعاونية جزءًا أساسيًا من النظام المصرفي الألماني، وتُدار هذه المؤسسات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

على أساس مبدأ التعاون بين الأعضاء، حيث يمتلك كل عضو حصة ويشارك في اتخاذ القرارات، وتُقدّم هذه البنوك خدمات مالية متنوعة، بما في ذلك القروض والادخار، مع التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم ذلك في تعزيز الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل، ومن ثم يدعم النمو الاقتصادي المستدام، ومن أبرز ملامح التجربة الألمانية ما يلي:

أ-**الهيكل اللامركزي:** حيث تتميز البنوك التعاونية الألمانية بهيكل لامركزي، وتُدار كل مؤسسة بشكل مستقل من قبل أعضائها، مما يتيح لها تلبية احتياجات المجتمع المحلي بفعالية.

ب-**التركيز على المجتمع المحلي:** تُركز هذه البنوك على دعم المشاريع المحلية، وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

ج-**العضوية والمشاركة:** حيث يُصبح العملاء أعضاء في البنك التعاوني من خلال شراء أسهم، مما يمنحهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات والتصويت في الاجتماعات العامة.

د-**الاستدامة والابتكار:** تُركز البنوك التعاونية الألمانية على الاستدامة، وتُقدم منتجات مالية تدعم المشاريع البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى تبني الابتكارات التكنولوجية في تقديم الخدمات.

هـ-**مدى نجاح تجربة ألمانيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة:**

جدول (1): معدلات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في ألمانيا الفترة (2014-2023)

العام	معدل الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة
2014	2.2	6.2
2015	1.7	6.3
2016	2.3	6
2017	2.7	5.5
2018	1.1	5
2019	1.0	5
2020	(4.1)	6.1
2021	3.7	5.2
2022	1.4	5.5
2023	(3.0)	5.8
2024	(2.0)	6.2

المصدر: منصة اقتصاد التجارة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في ألمانيا، الفترة (2014-2023).

يُظهر الجدول العلاقة بين معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة في ألمانيا خلال الفترة (2014-2024)، ومن خلال تحليل الأرقام، يمكن ملاحظة ما يلي:

- شهد الاقتصاد الألماني نموًا مستقرًا بين عامي (2014 و2017)، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (2.2%) إلى (2.7%)، بينما انخفضت البطالة من (6.2%) إلى (5%)، وخلال تلك الفترة، استفادت ألمانيا من سياسات تمويلية قوية، مثل دعم الشركات الناشئة والصغيرة من خلال البنوك التعاونية (Cooperative Banks) والمؤسسات التمويلية المتخصصة.
- شهد عام (2018) تباطؤًا واضحًا للنمو الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو إلى (1.1%)، واستقر عند (1%) في (2019)، مما يشير إلى بداية مرحلة ركود نسبي، واستقرت البطالة عند (5%)، ما يعكس تأثير التمويل التعاوني في دعم الاستقرار الاقتصادي عبر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- في عام (2020) تأثرت ألمانيا بجائحة (كوفيد-19)، ما أدى إلى انكماش اقتصادي حاد بمعدل (-4.1%) وارتفاع البطالة إلى (6.1%)، وفي (2021) شهد الاقتصاد تعافيًا ملحوظًا مع نمو (3.7%)، ولكن البطالة لم تتراجع بشكل كبير، مما يعكس الحاجة إلى مزيد من الدعم المالي للشركات الصغيرة.
- عاد الاقتصاد إلى الركود في عام (2023) بمعدل (-3.0%)، مع ارتفاع معدل البطالة إلى (5.8%) بسبب التحديات المرتبطة بـ التضخم وأزمة الطاقة. (غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية)
- تُعتبر البنوك التعاونية مثل (DZ Bank، KFW) من الركائز الأساسية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلال الأزمات الاقتصادية التي حدثت في عامي (2020، 2023)، ساعدت هذه البنوك الشركات على تجنب الإفلاس من خلال منحها قروضًا بشروط ميسّرة.
- وخلال جائحة (كوفيد-19)، قامت الحكومة الألمانية بالتعاون مع البنوك التعاونية بتقديم برامج دعم مالي بقيمة (50) مليار يورو للشركات الصغيرة، مما ساعد على التعافي في (2021). (غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية)

جدول (2): كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في ألمانيا

العام	الكمية
2014	773
2015	779
2016	783
2017	769
2018	744
2019	693
2020	637
2021	679
2022	673

المصدر: المقياس العالمي، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ألمانيا.

يشير الجدول إلى كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لدولة ألمانيا خلال الفترة من 2014 إلى 2022، وهو مؤشر يُستخدم لتقييم الأداء البيئي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويتضح ما يلي:

- شهدت ألمانيا ارتفاعًا طفيفًا في الانبعاثات من (773) ألف طن في (2014) إلى (783) ألف طن في (2016)، ثم بدأ الاتجاه في الهبوط تدريجيًا ليصل إلى (637) ألف طن في عام (2020)، بعد ذلك، لوحظ انخفاض جزئي في عام (2021) إلى (679) ألف طن، ثم استقرار بسيط في عام (2022) بكمية قدرها (673) ألف طن.
- يفسر هذا الاتجاه المنحدر لكمية الانبعاثات إلى الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الكربون من خلال السياسات البيئية والانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- كما أن البنوك التعاونية والمؤسسات المالية التعاونية لها دورًا مهمًا في دعم الاستثمارات الخضراء ومشروعات الطاقة المتجددة، من خلال تقديم قروض ميسرة وبرامج تمويلية موجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع البيئي، يُمكن لهذه المؤسسات أن تسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مما يساهم في انخفاض انبعاثات (CO_2).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

2-تجربة التمويل التعاوني في ماليزيا: يُعَدُّ التمويل التعاوني في ماليزيا، سواء كان إسلاميًا أو تقليديًا، أداةً فعّالة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وتُركز هذه المؤسسات على تقديم خدمات مالية مبتكرة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكنت ماليزيا من دمج هذا النموذج ضمن استراتيجياتها المالية والتنموية، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهم التمويل التعاوني في ماليزيا بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي، وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الفئات المهمشة، وفيما يلي أبرز ملامح التجربة الماليزية في هذا المجال:

أ-الإطار القانوني والتنظيمي:

- تمتلك ماليزيا إطارًا قانونيًا قويًا لتنظيم التمويل التعاوني، حيث يخضع القطاع لإشراف وزارة التنمية التعاونية والمجتمعية، وبنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي).
- يُنظم قانون التعاونيات الماليزي (Co-operative Societies Act 1993) عمل الجمعيات التعاونية، ويضمن الشفافية والمساءلة في العمليات المالية.
- تم إنشاء اللجنة التعاونية الماليزية (Suruhanjaya Koperasi Malaysia – SKM) للإشراف على تطوير التعاونيات وتعزيز حوكمتها.

ب-تنوع نماذج التمويل التعاوني في ماليزيا: حيث توجد عدة أنواع من التعاونيات المالية التي تؤدي دورًا رئيسيًا في الاقتصاد الماليزي، منها:

- **التعاونيات الائتمانية (Credit Cooperatives):** والتي تقدم القروض للأعضاء بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بالبنوك التجارية، كما تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة والشباب اقتصاديًا، وتُشرف على هذه التعاونيات اللجنة التعاونية الماليزية (SKM) لضمان الامتثال للمعايير المالية.
- **التمويل التعاوني الإسلامي (Takaful & Islamic Cooperatives):** والذي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يتم تقديم التمويل بدون فوائد (الربا)، وتشمل أبرز هذه المؤسسات بنك راكيات (Bank Rakyat)، الذي يعد أكبر بنك تعاوني إسلامي في ماليزيا، ويوفر خدمات مالية تعتمد على الشريعة.
- **التعاونيات الزراعية والصناعية:** التي تساعد في تمويل المزارعين والصناعيين لشراء المعدات، وتطوير سلاسل التوريد، وزيادة الإنتاجية، وتوفر الدولة دعمًا ماليًا وتقنيًا لهذه التعاونيات لتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة الاقتصادية.
- **التعاونيات السكنية (Housing Cooperatives):** التي تساهم في توفير مساكن بأسعار ميسرة للفئات ذات الدخل المحدود، وتعمل على تخفيف أزمة الإسكان من خلال تطوير مشاريع سكنية بأسعار منخفضة، يديرها الأعضاء أنفسهم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ج- مدى نجاح تجربة ماليزيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة:

جدول (3): معدلات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في ماليزيا الفترة (2014-2023)

العام	معدل الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة
2014	6	3.2
2015	5.1	3.4
2016	4.4	3.5
2017	5.8	3.3
2018	4.8	3.3
2019	4.4	3.3
2020	(5.5)	4.8
2021	3.3	4.2
2022	8.7	3.6
2023	3.7	3.3
2024	4	3.1

المصدر: منصة اقتصاد التجارة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في ماليزيا، الفترة (2014-2023).

يُظهر الجدول العلاقة بين معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة (2014-2024)، ومن خلال تحليل الأرقام، يمكن ملاحظة ما يلي:

- شهدت ماليزيا نموًا اقتصاديًا مستقرًا خلال فترة السلسلة الزمنية، حيث تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين (4.4%) و(6%)، أيضا ظلت معدلات البطالة منخفضة ومستقرة، حيث تراوحت بين (3.2%) و(3.5%).
- تأثر الاقتصاد الماليزي بشكل كبير بالجائحة، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (5.5%)، وارتفاع معدل البطالة إلى (4.8%)، وفي الفترة (2021-2024) بدأ الاقتصاد في التعافي اعتبارًا من عام (2021)، حيث ارتفع معدل النمو إلى (3.3%) في (2021)، وبلغ ذروته عند (8.7%) في عام (2022)، قبل أن يستقر عند (4%) في عام (2024)، وانخفضت معدلات البطالة تدريجيًا لتصل إلى (3.1%) في (2024)، مما يشير إلى التحسن الواضح في سوق العمل.
- أدى التمويل التعاوني، خاصة من خلال المصارف التعاونية الإسلامية، دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الماليزي، وذلك من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدمت المصارف التعاونية تمويلات ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- ساهمت هذه المؤسسات التمويلية في توفير الخدمات المالية للفئات المحرومة والمهمشة، مما أدى إلى دمجهم في النظام المالي الرسمي، وخلال جائحة (كوفيد-19)، كان للمصارف التعاونية دورًا مهما في تقديم الدعم المالي للمشروعات المتضررة، مما ساعد في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي. (البنك المركزي الماليزي)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (4): كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في ماليزيا

العام	الكمية
2014	246
2015	247
2016	242
2017	234
2018	252
2019	254
2020	252
2021	260
2022	277

المصدر: المقياس العالمي، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ماليزيا.

يشير الجدول إلى كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لدولة ماليزيا خلال الفترة من (2014 إلى 2022)، وهو مؤشر يُستخدم لتقييم الأداء البيئي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويتضح ما يلي:

بدأت ماليزيا بانبعاثات كربونية بحوالي (246) ألف طن في عام (2014)، ثم انخفضت إلى (234) ألف طن في عام (2017)، ولكنها ارتفعت تدريجيًا لتصل إلى (277) ألف طن في عام (2022).

يُظهر الجدول نمطًا أكثر تقلبًا مع اتجاه صعودي طفيف خلال السنوات الأخيرة، مما قد يعود إلى النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي، رغم السياسات البيئية التي قد تُحاول كبح هذه الزيادة.

كما يُعد التمويل التعاوني في ماليزيا، وخاصة من خلال النماذج الإسلامية التعاونية (مثل بنك راكيات)، أداة فعالة لتوجيه الاستثمارات نحو مشروعات الاستدامة والبيئة، ويمكن للتمويل التعاوني دعم مشاريع تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخدام الموارد، مما يساعد في تقليل الانبعاثات على المدى الطويل.

2-تجربة التمويل التعاوني في بنغلاديش: تُعتبر بنغلاديش من الدول الرائدة عالميًا في التمويل التعاوني والتمويل متناهي الصغر، حيث تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في الحد من الفقر، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز الشمول المالي عبر نموذجها الفريد في التمويل القائم على التعاون والتكافل، ومن أهم التجارب الرائدة في هذا المجال تجربة بنك جرامين (Grameen Bank)، التي أحدثت تحولًا جذريًا في كيفية تقديم التمويل للفئات الفقيرة، وفيما يلي أبرز ملامح تجربة بنغلاديش في مجال التمويل التعاوني:

أ-**الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل التعاوني في بنغلاديش:** حيث يعتمد التمويل التعاوني في بنغلاديش على سياسات داعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتحظى التعاونيات بدعم من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ويشرف البنك المركزي البنغلاديشي على برامج التمويل التعاوني، ويوفر تسهيلات للمؤسسات التي تقدم القروض التعاونية، وهناك أكثر من (10,000) تعاونية مالية تعمل في بنغلاديش، تشمل تعاونيات (زراعية، وصناعية، وتجارية).

ب-نماذج التمويل التعاوني الرائدة في بنغلاديش:

- **بنك جرامين:** يُعتبر (بنك جرامين) من أبرز مؤسسات التمويل التعاوني في العالم، حيث يعتمد على منح قروض صغيرة دون ضمانات للفقراء، خصوصًا النساء، لمساعدتهم على إنشاء مشروعات مدرة للدخل، وتأسس البنك عام 1983 بمبادرة من (البروفيسور محمد يونس)، الذي حصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006، بهدف القضاء على الفقر من خلال تمكين الفئات الفقيرة من الوصول إلى التمويل، دون الحاجة إلى ضمانات تقليدية، ويعتمد

العمل في البنك على نظام المجموعات التعاونية، حيث يتم تشكيل مجموعات صغيرة من النساء أو العائلات، يتعاونون في دعم بعضهم البعض لسداد القروض.

- **التعاونيات الزراعية (Agricultural Cooperatives):** التي تهدف إلى تمويل المزارعين الصغار لشراء المعدات والبذور والأسمدة، مما يزيد من الإنتاج الزراعي، وتوفر الحكومة دعمًا ماليًا وتقنيًا لهذه التعاونيات لتحسين الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الوسطاء، ويعتمد المزارعون على التسويق الجماعي للحصول على أسعار عادلة لمحاصيلهم.
- **التعاونيات الصناعية والحرفية:** وهي التي تدعم الصناعات اليدوية والمشروعات الصغيرة، مثل النسيج وصناعة الملابس، التي تُعد من أهم مصادر التصدير في بنغلاديش، وتُوفر التمويل للعاملين في القطاعات الصناعية، ما يساعدهم في شراء المواد الخام وتطوير أعمالهم.
- **التمويل التعاوني الإسلامي:** تعتمد بعض التعاونيات على التمويل الإسلامي التشاركي الذي يمنع الربا ويعتمد على صيغ مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، وهناك برامج تمويل تعاوني إسلامي تدعم ريادة الأعمال، والتعليم، والإسكان للفقراء.

ج- مدى نجاح تجربة بنغلاديش في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة:

جدول (5): معدلات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في بنغلاديش الفترة (2014–2023)

العام	معدل الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة
2014	6.10	4.4
2015	6.6	4.4
2016	7.1	4.4
2017	6.6	4.4
2018	7.3	4.4
2019	7.9	4.4
2020	3.4	5.3
2021	6.9	5.2
2022	7.1	4.3
2023	6.0	4.2
2024	6.0	4.2

المصدر: منصة اقتصاد التجارة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في بنغلاديش، الفترة (2014–2023).

يُظهر الجدول العلاقة بين معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة في بنغلاديش خلال الفترة (2014–2024)، ومن خلال تحليل الأرقام، يمكن ملاحظة ما يلي:

- شهدت بنغلاديش نموًا اقتصاديًا مستقرًا خلال كامل الفترة، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (6.1%) في عام (2014) إلى (7.9%) في عام (2019)، وظلت معدلات البطالة مستقرة عند (4.4%) خلال هذه السنوات.
- تأثر الاقتصاد البنغلاديشي بالجائحة، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى (3.4%) وارتفاع معدل البطالة إلى (5.3%)، وبدأ الاقتصاد في التعافي اعتبارًا من عام (2021)، حيث ارتفع معدل النمو إلى (6.9%) في عام (2021)، واستقر عند (6%) في عامي (2023، 2024)، وانخفضت معدلات البطالة تدريجيًا لتصل إلى (4.2%) في عامي (2023، 2024)، مما يشير إلى التحسن في سوق العمل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- أدى التمويل التعاوني، خاصة من خلال مؤسسات التمويل الأصغر مثل بنك جرامين، دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد البنغلاديشي، وذلك من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدمت مؤسسات التمويل التعاوني قروضًا ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
- خلال جائحة (كوفيد-19)، كان لمؤسسات التمويل التعاوني دورًا في تقديم الدعم المالي للمشروعات المتضررة، مما ساعد في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي. (PKSF – Palli Karma-Sahayak Foundation)

جدول (6): كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في بنغلاديش

العام	الكمية
2014	74
2015	84
2016	92
2017	100
2018	109
2019	107
2020	99
2021	105
2022	109

المصدر: المقياس العالمي، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بنغلاديش.

يشير الجدول إلى كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) لدولة ماليزيا خلال الفترة من (2014 إلى 2022)، وهو مؤشر يُستخدم لتقييم الأداء البيئي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويتضح ما يلي:

- بدأت بنغلاديش بانبعاثات منخفضة قدرها (74) ألف طن في عام (2014)، ثم شهدت زيادة مطردة حتى وصلت إلى (109) ألف طن في عام (2018)، مع بعض التذبذب الطفيف مثل (انخفاض إلى 107 في 2019، ثم 99 في 2020، وارتفاع إلى 109 في 2022).
- بالرغم من كون الانبعاثات المطلقة أقل مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن الزيادة المستمرة تشير إلى تحديات بيئية مرتبطة بالنمو الاقتصادي السريع والتحضر.
- ويمكن لنماذج التمويل التعاوني في بنغلاديش، مثل تلك التي يقدمها بنك جرامين، أن تتوسع لتشمل دعم مشروعات الاستدامة البيئية، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء عبر آليات التمويل التعاوني يمكن أن يساعد في كبح زيادة الانبعاثات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

عاشرا: مدى استفادة مصر من هذه التجارب الدولية: يمكن لمصر أن تستفيد من التجارب الدولية في التمويل التعاوني لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الشمول المالي، من خلال دراسة النماذج الناجحة في (ألمانيا، ماليزيا، وبنغلاديش) وتكييفها مع السياق المصري، على النحو التالي:

1-الاستفادة من التجربة الألمانية: لدى ألمانيا قطاع تمويل تعاوني قوي يتمثل في البنوك، والتي تسهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ومن أبرز عناصر التجربة الألمانية المفيدة لمصر هي:

- **تعزيز دور البنوك التعاونية:** يمكن لمصر تطوير البنوك التعاونية، خاصة في المناطق الريفية، لتقديم تمويل منخفض الفائدة للمشروعات الصغيرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **رقمنة التمويل التعاوني:** حيث تستفيد ألمانيا من التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي، وهو ما يمكن لمصر تطبيقه عبر تطوير منصات إلكترونية للتمويل الجماعي والتعاوني.
- **تشجيع التمويل الأخضر:** حيث تستفيد ألمانيا من التمويل التعاوني في دعم مشروعات الطاقة المتجددة، ويمكن لمصر تبني هذا النموذج لتمويل التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

2- الاستفادة من التجربة الماليزية: نجحت ماليزيا في دمج التمويل التعاوني مع الشمول المالي، وخاصة في التمويل الإسلامي، مما جعلها نموذجًا يحتذى به، ومن أبرز عناصر التجربة الماليزية المفيدة لمصر هي:

- **دمج التمويل التعاوني مع التمويل الإسلامي:** تمتلك ماليزيا تجربة قوية في التمويل التعاوني الإسلامي، ويمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة عبر تطوير منتجات تمويل تعاوني متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- **دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** ركزت ماليزيا على تمويل المشروعات الصغيرة من خلال التعاونيات، ويمكن لمصر تطبيق ذلك لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الفقيرة.
- **تعزيز البيئة التنظيمية:** أصدرت ماليزيا قوانين قوية لدعم التمويل التعاوني، ويمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة عبر تطوير تشريعات تدعم التعاونيات المالية.

3- الاستفادة من تجربة بنغلاديش: تمتلك بنغلاديش تجربة متميزة في التمويل التعاوني متناهي الصغر، وخاصة من خلال بنك جرامين الذي أسسه محمد يونس، ومن أبرز عناصر تجربة بنغلاديش المفيدة لمصر هي:

- **تعزيز التمويل متناهي الصغر:** يمكن لمصر توسيع التمويل التعاوني متناهي الصغر لدعم النساء والفئات المهمشة، على غرار بنك جرامين.
- **ربط التمويل التعاوني بالتنمية المستدامة:** ركزت بنغلاديش على استخدام التمويل التعاوني في مكافحة الفقر وتمكين المرأة، وهو ما يمكن لمصر تبنيه لتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق الريفية.
- **دعم الاقتصاد غير الرسمي:** تعاني مصر من ارتفاع معدلات الاقتصاد غير الرسمي، ويمكن تبني نماذج التمويل التعاوني البنغلاديشية لإدماج هذه الفئات في الاقتصاد الرسمي.

النتائج المستخلصة من البحث

من خلال ما تم عرضه للإطار النظري للبحث، وتحليل البيانات والنماذج الدولية في الثلاث دول، والتي تم التركيز فيها على مجال التمويل التعاوني والشمول المالي، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1-دور التمويل التعاوني في دعم الشمول المالي:

- يعد التمويل التعاوني آلية فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث يسهم في تقديم خدمات مالية ميسرة للفئات المهمشة غير المشمولة بالنظام المالي التقليدي.
- ساعد التمويل التعاوني في تحقيق الشمول المالي في الدول محل البحث من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2-مدى تأثير التمويل التعاوني على التنمية المستدامة:

- يساهم التمويل التعاوني في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، تعزيز العمل اللائق، ودعم النمو الاقتصادي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- ساعدت البنوك التعاونية في دعم المشاريع البيئية والاجتماعية، ما عزز من الاستدامة المالية والاجتماعية في الدول محل البحث.

3-تحليل التجارب الدولية:

- **ألمانيا:** تعتمد على البنوك التعاونية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد في استقرار الاقتصاد وتقليل معدلات البطالة.
- **ماليزيا:** طورت نموذجًا ناجحًا في التمويل التعاوني الإسلامي، مما ساهم في دعم الشمول المالي وتحقيق استدامة اقتصادية.
- **بنغلاديش:** حققت نجاحًا كبيرًا في التمويل متناهي الصغر من خلال بنك جرامين، ما ساعد في الحد من الفقر وتحسين الوضع الاقتصادي للفئات المهمشة.

4-التحديات التي تواجه التمويل التعاوني في مصر:

- غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح لتنظيم التعاونيات المالية.
- ضعف الوعي المالي حول أهمية التمويل التعاوني ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الحاجة إلى دمج التكنولوجيا المالية لتعزيز كفاءة التمويل التعاوني في مصر.

الخلاصة

تبين أن التمويل التعاوني في ألمانيا أدى دورًا أساسيًا في تقليل آثار الأزمات الاقتصادية، ويمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما اتضح أن التمويل التعاوني كان له تأثير إيجابي على الاقتصاد الماليزي، خاصة في دعم المشروعات الصغيرة وتعزيز الشمول المالي، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومن خلال هذه التحليلات، يتضح أن التمويل التعاوني كان له تأثير إيجابي على اقتصاد بنغلاديش، خاصة في دعم المشروعات الصغيرة وتعزيز الشمول المالي، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويمكن لمصر أن تستفيد من التجارب الدولية الثلاثة في التمويل التعاوني من خلال تعزيز البنوك التعاونية (ألمانيا)، تطوير التمويل التعاوني الإسلامي (ماليزيا)، وتوسيع التمويل متناهي الصغر (بنغلاديش)، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي.

التوصيات

بناء على ما توصل إليها البحث يوصي الباحثون بما يلي:

1-إنشاء بنوك تعاونية قوية على غرار النموذج الألماني، لدعم المشروعات الصغيرة وتوفير تمويل مستدام للمجتمع.

2-تطوير التمويل التعاوني الإسلامي، كما في ماليزيا، لدعم الفئات التي تفضل الحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

3-توسيع التمويل متناهي الصغر، مستفيدًا من تجربة بنغلاديش، لدعم الفئات المهمشة وتعزيز الشمول المالي.

4-استخدام التكنولوجيا المالية لزيادة كفاءة التمويل التعاوني في مصر وتحسين وصول الخدمات المالية إلى الفئات المستهدفة.

5-تعديل القوانين والتشريعات لدعم نمو التعاونيات المالية وتسهيل حصولها على التمويل.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المراجع

الرواس، عبد القادر أحمد سعد. (2008). اقتصاديات الحركة التعاوني (بنك التنمية التعاوني نموذجا)، المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان.

المحرمي، سعيد مبارك. (2015). البنوك التعاونية: الأنظمة البنكية البديلة ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها مقرنة بنظام الاحتياطي الجزئي، المؤتمر الرابع عشر للهيئة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.

المطرودي، عادل عبد الله محمد. (2014). البنوك التعاونية دراسة فقهية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

باهي، موسى. شرشار، عز الدين. (2023). دور التمويل الإسلامي التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة– تجربة المصارف التعاونية الماليزية. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة العربي التبسي – تبسة. الجزائر. ص ص 230–256 .

زكريا، محمد زكريا. (2015). رئيس قطاع التدريب . المعهد المصرفي منتدى الشمول المالي: التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي خلال الفترة من 17 – 19 أيلول، سبتمبر 2015، فندق جراند روتانا – شرم الشيخ.

عباس، جيهان عبد السلام. (2019). دور القطاع المصرفي في تحقيق الشمول المالي، مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الثالث لكلية تجارة، بعنوان: التنمية المستدامة والشمول المالي. جامعة طنطا.

عطايلية، نسرين. باهي، موسى. (2024). دور التمويل التعاوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين التجربة الألمانية والماليزية وإمكانات استفادة الجزائر منها. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي قالمة. الجزائر.

مرعي، أسامة محمد غطاس. (2024). تقييم تجارب التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة: تجربتي بنك جرامين وأمانة اختيار ماليزيا مع الإشارة إلى مصر. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد (18)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. جامعة الإسكندرية. ص ص 358–414.

مؤسسة النقد العربي السعودي. (2015). مبادئ إدارة حماية العملاء، المملكة العربية السعودية، أبريل 2013م. صندوق النقد العربي، متطلبات تبنى استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية صندوق النقد العربي.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1259-0

Hannig, A., & Jansen, S. (2010). Financial inclusion and financial stability: Current policy issues.

James, P. (2017). Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period. IOSR Journal Of Humanities And Social Science, 22(6).

Lal, T. (2018). Impact of financial inclusion on poverty alleviation through cooperative banks. International Journal of Social Economics, 45(5), 808-828.

OECD (2005), Improving Financial Literacy: Analysis of Issues and Policies: OECD. www.oecd.org

OECD. (2020). Financing green transition: The role of financial institutions in sustainable development. Organisation for Economic Co-operation and Development. Retrieved from https://www.oecd.org/finance/green-finance

Rashdan, A., Khaled, S., & Mosaad, H. (2024). The impact of financial inclusion on sustainable development goals: Evidence from Egypt (2004-2021). The Business & Management Review, 15(2), 279-286.

Segovia- Vargas, M. J., Miranda-García, I. M., & Oquendo-Torres, F. A. (2023). Sustainable finance: The role of savings and credit cooperatives in Ecuador. Annals of Public and Cooperative Economics, 94(3), 951–980. https://doi.org/10.1111/apce.12428.

Simatele, M., & Dlamini, P. (2020). Finance and the social mission: A quest for sustainability and inclusion. Qualitative Research in Financial Markets, 12(2), 225-242. https://doi.org/10.1108/QRFM-02-2019-0024, pp. 230, 235.

Singh, S., Gautam, R. S., Agarwal, B., Pushp, A., Barge, P., & RastogI, S. (2022). Impacts of financial inclusion on sustainable development in India. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 9(10), 235-242.

The World Bank. (2014) Global Financial Development: Financial Inclusion, Washington, DC.

Ulum, K. M., Yazid, A. A., Ariyanti, S., Biantoro, B. R., Maghfuroh, N. L., Izzati, L. W., & Ulum, M. K. (2024). Leveraging Digital Cooperatives for Inclusive Finance: The Role of Securities Crowdfunding in Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). Electronic Journal of Education, Social Economics and Technology, 5(2), 265-275. https://doi.org/10.33122/ejeset.v5i2.246.

UN Women. (2021). Gender and financial inclusion: How women's economic empowerment is linked to financial services. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/digital-library

United Nations Environment Programme (UNEP). (2019). Sustainable finance: Unlocking capital for sustainability. United Nations. Retrieved from https://www.unep.org/resources/sustainable-finance

World Bank. (2022). Financial Inclusion: Overview. The World Bank Group. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية: النظام المصرفي الألماني: مخاطر الركود الاقتصادي والتضخم، على الرابط: https://www.ghorfa.de/ar.com

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية: بنك إعادة الإعمار والتنمية KFW إعادة الهيكلة الاجتماعية والبيئية للاقتصاد، على الرابط: https://www.ghorfa.de/ar.com

منصة اقتصاد التجارة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في ألمانيا، الفترة (2014–2023)، على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/germany/unemployment-rate

منصة اقتصاد التجارة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في ماليزيا، الفترة (2014–2023)، على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/unemployment-rate

منصة اقتصاد التجارة: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة في بنغلاديش، الفترة (2014–2023)، على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/bangladesh/unemployment-rate

البنك المركزي الماليزي. (2023). تقرير "Economic & Monetary Review 2023" الصادر عن بنك نيجارا ماليزيا.

مؤسسة (PKSF (Palli Karma-Sahayak Foundation)، بنغلاديش، على الرابط: https://pksf.org.bd/

المصدر: مقياس العالم، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ألمانيا: https://www.worldometers.info/co2-emissions/germany-co2-emissions

المصدر: مقياس العالم، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بنغلاديش: https://www.worldometers.info/co2-emissions/bangladesh-co2-emissions

المصدر: مقياس العالم، انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في بنغلاديش: https://www.worldometers.info/co2-emissions/malaysia-co2-emissions

البنك الدولي. (2018). الشمول المالي: نظرة عامة: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview?utm_source=chatgpt.com

زارة الاقتصاد والمالية. (2020). مشروع القانون المتعلق بالتمويل التعاوني. المملكة المغربية: https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=5315&utm_source=chatgpt.com

United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/2030agenda

THE ROLE OF COOPERATIVE FINANCE AS A TOOL TO ENHANCE FINANCIAL INCLUSION IN ACHIEVING SOME SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

Mohamed E. A. El Badry [(1)]; Abeer F. Ali [(2)]; Nadia M. Hussein [(3)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Arab Academy for Banking and Financial Sciences.

ABSTRACT

The research addressed the importance of cooperative financing as a tool to enhance financial inclusion and achieve sustainable development, with a focus on international experiences in (Germany, Malaysia, and Bangladesh). The research problem was to study how to activate cooperative financing in Egypt to support financial inclusion, and the extent to which it can be applied in Egypt. The research relied on the descriptive analytical approach to study the concept of cooperative financing, in addition to the comparative approach to analyze the experiences of the three countries in cooperative financing. The research concluded that cooperative financing contributed to achieving financial inclusion and enhancing economic development in the countries under study, and that cooperative financing is an effective mechanism to enhance financial inclusion, as it contributes to providing easy financial services to marginalized groups not covered

by the traditional financial system. In addition, cooperative financing contributes to achieving many sustainable development goals, such as eliminating poverty, promoting decent work, and supporting economic growth. The researchers recommended establishing cooperative banks in Egypt, similar to the German experience, to support small projects, expanding the scope of Islamic cooperative financing, as in Malaysia, to provide financing options compatible with Islamic law, also enhancing microfinance, as is the case in Bangladesh, to support the poor and achieve sustainable development, and finally developing legislation to support the growth of financial cooperatives and enhance financial inclusion in Egypt.

Keywords: Financial inclusion ; cooperative financing; sustainable development.